

جُزْءٌ فِيهِ:

ضَعْفُ أَثَرِ:

عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
فِي الاسْتِسْقَاءِ بِالْعَبَّاسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

تَخْرِيجُ:

الشَّيْخُ العَلَامَةُ المَحْدِّثُ
فُؤَادُ بَابِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَمِيدِيِّ الأَثَرِيِّ

حَفِظَ اللَّهُ رَوْعَاهُ

سلسلة نذائع الآثار في تخرج الآثار 40

جُزء فيه:
ضعف أثر:

عمر بن الخطاب رضي الله عنه
في الاستسقاء بالعباس رضي الله عنه

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤٧ هـ - ٢٠٢٥



مكتبة

أَهْلُ الْحَدِيثِ

مملكة البحرين - قلالي

التويتر: ahel_alhadeeth@

البريد: ahel.alhadeeth@gmail.com

جُزْءٌ فِيهِ:

ضَعْفُ أَثَرِ:

عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

فِي الاسْتِسْقَاءِ بِالْعَبَّاسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

تَخْرِيجُ:

الشيخُ العَلَامَةُ المحدثُ

فُوزِيَّابَر عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الحمِيدِيِّ الأَثَرِيِّ

حَفَظَهُ اللهُ وَرَعَاهَا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
رَبِّ يَسِّرْ وَأَعِزْ فَإِنَّكَ نَعَمَ الْمُعِينُ
الْمُقَدِّمَةُ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ، وَنُسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا. مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ. وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنَّ التَّنْقِيَةَ لِلْآثَارِ الضَّعِيفَةِ الَّتِي وَرَدَتْ عَنِ الصَّحَابَةِ ؓ فِي «الْأَحْكَامِ»، وَنَخْلَهَا مِنْ كُتُبِ السُّنَنِ، بِذِكْرِ عِلَلِهَا فِي أَسَانِيدِهَا وَمُتُونِهَا؛ مِنْ أَجْلِ الْعُلُومِ النَّافِعَةِ الَّتِي يُتَقَرَّبُ بِهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَتَعْوِيضُهَا بِالْآثَارِ الصَّحِيحَةِ، وَذَلِكَ لِحِفْظِ الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ، وَصَوْنِهَا عَلَى أَنْ لَا يُدْخَلَ فِيهَا مَا لَيْسَ مِنْهَا مِنَ الْأَحْكَامِ الدَّخِيلَةِ فِي الدِّينِ، مِنْ ذَلِكَ: أَثَرُ عُمَرَ فِي الْإِسْتِسْقَاءِ بِالْعَبَّاسِ، وَهُوَ أَثَرٌ لَا يَصِحُّ عَنْ عُمَرَ ؓ، وَأَنَّهُ مَعْلُولٌ فِي أَسَانِيدِهِ جُمْلَةً وَتَفْصِيلًا، كَمَا سَوْفَ يَأْتِي.

* وَهَذَا يُسَمَّى بِـ«عِلَالِ الْحَدِيثِ»؛ وَهُوَ مِنْ أَشْرَفِ الْعُلُومِ عِنْدَ أَيْمَةِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ.

قَالَ الْحَافِظُ الْحَاكِمُ رحمته الله «مَعْرِفَةُ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ١٤٠): (ذَكَرُ النَّوْعِ السَّابِعِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ عُلُومِ الْحَدِيثِ؛ هَذَا النَّوْعُ مِنْهُ مَعْرِفَةُ عِلَالِ الْحَدِيثِ، وَهُوَ عِلْمٌ

بِرَأْسِهِ غَيْرَ الصَّحِيحِ وَالسَّقِيمِ، وَالْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ... فَإِنَّ مَعْرِفَةَ عِلَلِ الْحَدِيثِ مِنْ أَجْلِ هَذِهِ الْعُلُومِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ   فِي «الْجَامِعِ لِأَخْلَاقِ الرَّائِي» (ج ٢ ص ٢٩٤): (مَعْرِفَةُ الْعِلَلِ أَجَلُ أَنْوَاعِ عِلْمِ الْحَدِيثِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الصَّلَاحِ   فِي «عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ٨١): (اعْلَمْ أَنَّ مَعْرِفَةَ عِلَلِ الْحَدِيثِ مِنْ أَجْلِ عُلُومِ الْحَدِيثِ، وَأَدَقُّهَا وَأَشْرَفُهَا، وَإِنَّمَا يَضْطَلِعُ بِذَلِكَ أَهْلُ الْحِفْظِ وَالْخَبِيرَةُ، وَالْفَهْمُ الثَّاقِبِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ   فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٣ ص ٣٥٢): عَنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ أَنَّهُمْ: (يُضَعِّفُونَ مِنْ حَدِيثِ الثَّقَةِ الصَّدُوقِ الضَّابِطِ أَشْيَاءَ تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ غَلِطَ فِيهَا بِأُمُورٍ يَسْتَدِلُّونَ بِهَا، وَيُسَمُّونَ هَذَا «عِلْمَ عِلَلِ الْحَدِيثِ» وَهُوَ مِنْ أَشْرَفِ عُلُومِهِمْ؛ بِحَيْثُ يَكُونُ الْحَدِيثُ قَدْ رَوَاهُ ثَقَّةٌ ضَابِطٌ، وَغَلِطَ فِيهِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَلَائِيُّ  : (وَهَذَا الْفَنُّ أَغْمَضُ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ وَأَدَقُّهَا مَسْلَكًا، وَلَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا مَنْ مَنَحَهُ اللَّهُ فَهَمًّا غَائِصًا، وَاطِّلاَعًا حَاوِيًّا، وَإِدْرَاكًا لِمَرَاتِبِ الرُّوَاةِ، وَمَعْرِفَةً ثَاقِبَةً. وَلِهَذَا لَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهِ إِلَّا أَفْرَادُ أَيْمَةِ هَذَا الشَّانِ، وَحُذَّاقِهِمْ؛ كَابْنِ الْمَدِينِيِّ، وَالبُخَارِيِّ، وَأَبِي زُرْعَةَ، وَأَبِي حَاتِمٍ، وَأَمْثَالِهِمْ).^(١) اهـ

(١) انْظُرْ: «النُّكْتُ عَلَى كِتَابِ ابْنِ الصَّلَاحِ» لِابْنِ حَجَرَ (ج ٢ ص ٧٧٧).

قُلْتُ: وَلِذَلِكَ عَلَى الْمُسْلِمِ الْحَقُّ أَنْ يَطْلُبَ الْعِلْمَ، وَيَسْأَلَ سَبِيلَهُ، وَيَعْمَلَ بِحَقِّهِ لِكَيْ يَضْبُطَ أَصُولَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ، وَالسُّنَّةَ النَّبَوِيَّةَ^(١)؛ فَيَعْمَلُ جَادًّا فِي الْبَحْثِ^(٢) عَمَّا يُسْتَنْبِطُ مِنْهُمَا مِنْ مَعَانٍ وَأَحْكَامٍ فِفْهِيَّةٍ لِكَيْ يَتَعَبَّدَ اللَّهُ تَعَالَى بِمَا شَرَعَهُ فِي دِينِهِ، وَفِيمَا ثَبَتَ وَصَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ كَانَتْ مِنْهُ أَنْ يَتَعَبَّدَ اللَّهُ إِلَّا بِمَا شَرَعَهُ فِي دِينِهِ.

قُلْتُ: وَلِذَلِكَ يَحْرُمُ عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يَتَعَبَّدَ اللَّهَ بِالْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رحمته: فِي «قَاعِدَةِ جَلِيلَةٍ» (ص ١٦٢): (لَا يَجُوزُ أَنْ يُعْتَمَدَ فِي الشَّرِيعَةِ عَلَى الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ الَّتِي لَيْسَتْ صَحِيحَةً، وَلَا حَسَنَةً). اهـ

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشُّوكَانِيُّ رحمته: فِي «إِرْشَادِ الْفُحُولِ» (ص ٤٨): (الضَّعِيفُ الَّذِي يَبْلُغُ ضَعْفُهُ إِلَى حَدٍّ لَا يَحْصُلُ مَعَهُ الظَّنُّ لَا يَثْبُتُ بِهِ الْحُكْمُ، وَلَا يَجُوزُ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ فِي

(١) وَمِنْ هُنَا يَظْهَرُ لِلْمُسْلِمِ الْحَقُّ مَدَى الْفَرْقِ الشَّاسِعِ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَبَيْنَ أَهْلِ الْجَهْلِ؛ لِأَنَّهُمْ أَبْعَدُ مَا يَكُونُونَ عَنْ تَفْقَهُ هَذَا الْعِلْمِ الثَّاقِبِ، وَعَنْ مَعْرِفَةِ أَصُولِهِ. اللَّهُمَّ غُفْرًا.

انْظُرْ: «الْجَامِعُ لِأَخْلَاقِ الرَّائِي» (ج ٢ ص ٢٥٧).

(٢) وَلَا يَنْظُرُ إِلَى شُهْرَةِ الْأَحَادِيثِ وَالْأَحْكَامِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ بِدُونِ نَظَرٍ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ هَلْ هِيَ صَحِيحَةٌ، أَوْ غَيْرُ صَحِيحَةٍ، وَإِنْ صَدَرَتْ مِنَ الْعُلَمَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى، لِأَنَّهُمْ بَشَرٌ، وَمِنْ طَبِيعَةِ الْبَشَرِ يَخْطُئُونَ وَيُصِيبُونَ، فَافْهَمْ هَذَا تَرَشُّدًا.

قَالَ الْعَلَامَةُ الشُّوكَانِيُّ رحمته فِي «نَبْلِ الْأَوْطَارِ» (ج ١ ص ١٥): (مَا وَقَعَ التَّصْرِيحُ - يَعْنِي: عَنِ الْحَدِيثِ بِصَحِّهِ أَوْ حُسْنِهِ جَارَ الْعَمَلِ بِهِ، وَمَا وَقَعَ التَّصْرِيحُ بِضَعْفِهِ لَمْ يُجَزَّ الْعَمَلُ بِهِ، وَمَا أَطْلَقُوهُ وَلَمْ يَتَكَلَّمُوا عَلَيْهِ، وَلَا تَكَلَّمَ عَلَيْهِ غَيْرُهُمْ؛ لَمْ يُجَزَّ الْعَمَلُ بِهِ إِلَّا بَعْدَ الْبَحْثِ عَنْ حَالِهِ، إِنْ كَانَ الْبَاحِثُ أَهْلًا لِذَلِكَ). اهـ

إِثْبَاتِ شَرْعٍ عَامٍّ، وَإِنَّمَا يَثْبُتُ الْحُكْمُ بِالصَّحِيحِ، وَالْحَسَنِ لِدَاتِهِ، أَوْ لِغَيْرِهِ، لِحُصُولِ الظَّنِّ بِصِدْقِ ذَلِكَ، وَثُبُوتِهِ عَنِ الشَّارِعِ). اهـ
قُلْتُ: وَالتَّعَبُّدُ لِلَّهِ بِغَيْرِ مَا شَرَعَهُ مِنْ أخطرِ الْأُمُورِ عَلَى الْعَبْدِ؛ لِمَا يَجْعَلُهُ يُحَادُّ اللَّهَ تَعَالَى، وَرَسُولَهُ.^(١)

قَالَ شَيْخُنَا الْعَلَّامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ الْعُثَيْمِينُ ؒ: فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٧ ص ٣٦٧): (الْحَقُّ مَا قَامَ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ، وَلَيْسَ الْحَقُّ فِيمَا عَمِلَهُ النَّاسُ). اهـ
وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ ؒ: فِي «مِنْهَاجِ السُّنَّةِ» (ج ٦ ص ٣٠٢): (وَصَاحِبُ الْهَوَى يَقْبَلُ مَا وَافَقَ هَوَاهُ بِلا حُجَّةٍ تُوجِبُ صِدْقَهُ، وَيَرُدُّ مَا خَالَفَ هَوَاهُ بِلا حُجَّةٍ تُوجِبُ رَدَّهُ). اهـ
وَقَالَ الْحَافِظُ الْمِزِّي ؒ: فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (ج ٢ ص ٣٢٦): (لَوْ سَكَتَ مَنْ لَا يَدْرِي لَا اسْتِرَاحَ وَارَاحَ، وَقَلَّ الْخَطَأُ، وَكَثُرَ الصَّوَابُ). اهـ

(١) وَهَؤُلَاءِ الْمُقْلَدَةُ الْمُتَعَصِّبَةُ أَكْثَرُهُمْ مُقْلِدُونَ لَا يَعْرِفُونَ مِنَ الْحَدِيثِ إِلَّا عَلَى أَقْلِهِ، وَلَا يَكَادُونَ يُمَيِّزُونَ بَيْنَ صَحِيحِهِ مِنْ سَقِيمِهِ، وَلَا يَعْرِفُونَ حَيْدَهُ مِنْ رَدِيئِهِ، وَلَا يَعْبَثُونَ بِمَا يَبْلُغُهُمْ مِنْهُ أَنْ يَحْتَجُّوا بِهِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.
قُلْتُ: وَعَلَى هَذَا عَادَةُ أَهْلِ التَّقْلِيدِ فِي كُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ، لَيْسَ لَهُمْ إِلَّا آرَاءُ الرِّجَالِ أَصَابُوا أَمْ أَخْطَئُوا، إِلَّا أَنَّ عُدْرَ الْعَالَمِ لَيْسَ عُدْرًا لِغَيْرِهِ إِنْ تَبَيَّنَ، أَوْ بَيَّنَ لَهُ الْحَقُّ، وَقَدْ وَرَدَتْ أَقْوَالُ الْعُلَمَاءِ تُؤَكِّدُ هَذَا الشَّيْءَ، وَتُبَيِّنُ مَوْقِفَهُمْ مِنْ تَقْلِيدِهِمْ، وَأَنَّهُمْ تَبَرَّأُوا مِنْ ذَلِكَ جُمْلَةً، وَهَذَا مِنْ كَمَالِ عِلْمِهِمْ، وَتَقْوَاهُمْ حَيْثُ أَشَارُوا بِذَلِكَ إِلَى أَنَّهُمْ لَمْ يُحِيطُوا بِالسُّنَّةِ كُلِّهَا.

انْظُرْ: «هِدَايَةُ السُّلْطَانِ» لِلْمُعْصُومِيِّ (ص ١٩)، وَكِتَابِي «الْجَوْهَرُ الْفَرِيدُ فِي نَهْيِ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ عَنِ التَّقْلِيدِ»،

وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ.

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ صَالِحُ بْنُ فُوزَانَ الْفُوزَانُ -حَفِظَهُ اللهُ-: (هَدَفْنَا هُوَ اتِّبَاعُ الْحَقِّ

لَا الْاِنتِصَارُ لِلْاَرَاءِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْاِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ ؒ: فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٠ ص ٤٤٩): (وَمَنْ تَكَلَّمَ

فِي الدِّينِ بِلَا عِلْمٍ كَانَ كَاذِبًا، وَإِنْ كَانَ لَا يَتَعَمَّدُ الْكَذِبَ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ صَالِحُ بْنُ فُوزَانَ الْفُوزَانُ -حَفِظَهُ اللهُ-: (الَّذِي يُرِيدُ الْحَقَّ،

يَفْرَحُ بِالنَّصِيحَةِ، وَيَفْرَحُ بِالتَّنْبِيهِ عَلَى الْخَطَا).^(١) اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ اللَّكْنَويُّ الْهِنْدِيُّ ؒ: فِي «الْأَجُوبَةِ الْفَاضِلَةِ» (ص ١٤٠): (لَا

يَجُوزُ الْاِخْتِجَاجُ فِي الْأَحْكَامِ بِكُلِّ مَا فِي الْكُتُبِ الْمَذْكُورَةِ وَأَمَثَالِهَا مِنْ غَيْرِ تَعَمُّقٍ يُرْشِدُ

إِلَى التَّمْيِيزِ لِمَا مَرَّ أَنَّهَا مُشْتَمِلَةٌ عَلَى الصَّحَاحِ، وَالْحَسَنِ، وَالضَّعَافِ، فَلَا بُدَّ مِنَ التَّمْيِيزِ

بَيْنَ الصَّحِيحِ لِذَاتِهِ، أَوْ لِغَيْرِهِ، أَوْ الْحَسَنِ لِذَاتِهِ، أَوْ لِغَيْرِهِ، فَيُخْتَجُّ بِهِ، وَبَيْنَ الضَّعِيفِ

بِأَقْسَامِهِ، فَلَا يُخْتَجُّ بِهِ، فَيَأْخُذُ الْحَسَنَ مِنْ مِثْلَانِهِ، وَالصَّحِيحَ مِنْ مِثْلَانِهِ، وَيَرْجِعُ إِلَى

تَصْرِيحَاتِ النُّقَادِ الَّذِينَ عَلَيْهِمُ الْاِعْتِمَادُ، وَيَتَّقِدُ بِنَفْسِهِ إِنْ كَانَ أَهْلًا لِذَلِكَ، فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ

شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ تَوَقَّفَ فِيمَا هُنَالِكَ).^(٢) اهـ

قُلْتُ: فَلَا يَجُوزُ الْاِخْتِجَاجُ فِي الدِّينِ بِجَمِيعِ مَا فِي الْكُتُبِ مِنْ أَحَادِيثَ مِنْ غَيْرِ

وَقَفَّةٍ، وَنَظَرٍ.

(١) انْظُرْ: «سَرْحُ الْعُبُودِيَّةِ» لَهُ (ص ٢٥٢).

(٢) أَيُّ: ذَلِكَ الْعَالِمُ الْمُتَمَيِّزُ بَيْنَ الصَّحِيحِ، وَالضَّعِيفِ.

وَقَالَ الشَّيْخُ زَكَرِيَّا الْأَنْصَارِيُّ رحمته الله فِي «فَتْحِ الْبَاقِي» (ج ١ ص ١٠٧): (مَنْ أَرَادَ
الِإِحْتِجَاجَ بِحَدِيثٍ مِنَ السُّنَنِ، أَوْ مِنَ الْمَسَانِيدِ إِنْ كَانَ مُتَأَهِّلًا لِمَعْرِفَةِ مَا يُحْتَجُّ بِهِ مِنْ
غَيْرِهِ، فَلَا يَحْتَجُّ بِهِ حَتَّى يَنْظُرَ فِي اتِّصَالِ إِسْنَادِهِ وَأَحْوَالِ رُوَاتِهِ، وَإِلَّا فَإِنْ وَجَدَ أَحَدًا مِنَ
الْأَثَمَةِ صَحَّحَهُ، أَوْ حَسَّنَهُ، فَلَهُ تَقْلِيدُهُ، وَإِلَّا فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ). اهـ

هَذَا وَأَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى: أَنْ يَنْفَعَ بِهَذَا الْكِتَابِ جَمِيعَ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَأَنْ يَتَقَبَّلَ
مِنِّي هَذَا الْجُهِدَ، وَأَنْ يَجْعَلَهُ فِي مِيزَانِ حَسَنَاتِي، يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ، وَأَنْ يَتَوَلَّانا
بِعَوْنِهِ وَرِعَايَتِهِ، إِنَّهُ نِعَمَ الْمَوْلَى، وَنِعَمَ النَّصِيرِ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى عَبْدِهِ، وَرَسُولِهِ مُحَمَّدٍ،
وَعَلَى آلِهِ، وَصَحْبِهِ وَسَلَّم.

أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ

فَوْزِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحُمَيْدِيُّ الْأَثَرِيُّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذِكْرُ الدَّلِيلِ

عَلَى ضَعْفِ حَدِيثِ: عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ؓ فِي تَوَسُّلِهِ بِدُعَاءِ الْعَبَّاسِ ؓ، وَأَنَّهُ مُخَالِفٌ لِأُصُولِ الْقُرْآنِ، وَأُصُولِ السُّنَّةِ، وَبَيَّانٍ أَنَّ الصَّحَابَةَ ؓ لَمْ يَثْبُتْ عَنْهُمْ؛ أَنَّهُمْ تَوَسَّلُوا بِدُعَاءِ أَحَدٍ مِنَ الْخَلْقِ، عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ الْمُتَشَابِهَةِ فِي الدِّينِ.

عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ ؓ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ؓ، كَانَ إِذَا قَحَطُوا اسْتَسْقَى بِالْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ؓ، فَقَالَ: (اللَّهُمَّ إِنَّا كُنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّنَا ﷺ فَتَسْقِينَا، وَإِنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِعَمِّ نَبِيِّنَا فَاسْقِنَا)، قَالَ: فَيُسْقَوْنَ. وَفِي رِوَايَةٍ: (كَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ إِذَا قَحَطُوا خَرَجَ يَسْتَسْقِي بِالْعَبَّاسِ^(١)، فَيَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنَّا كُنَّا إِذَا قَحَطْنَا اسْتَسْقِينَا بِنَبِيِّكَ فَتَسْقِينَا، وَإِنَّا نَسْتَسْقِيكَ الْيَوْمَ بِعَمِّ نَبِيِّكَ - أَوْ نَبِيِّنَا - فَاسْقِنَا، فَيُسْقَوْنَ).

قَالَ الْأَنْصَارِيُّ: كَذَا وَجَدْتُ فِي كِتَابِي بِخَطِّي: فَيُسْقَوْنَ.^(٢)

وَفِي رِوَايَةٍ: قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ ؓ: (كَانُوا إِذَا قَحَطُوا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ اسْتَسْقَوْا بِالنَّبِيِّ ﷺ؛ فَيَسْتَسْقِي لَهُمْ فَيُسْقَوْنَ فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ وَفَاةِ النَّبِيِّ ﷺ فِي إِمَارَةِ عُمَرَ قَحَطُوا فَخَرَجَ عُمَرُ بِالْعَبَّاسِ يَسْتَسْقِي بِهِ فَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنَّا كُنَّا إِذَا قَحَطْنَا عَلَى عَهْدِ نَبِيِّكَ ﷺ اسْتَسْقِينَا بِهِ: فَسْقِينَا، وَإِنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ الْيَوْمَ بِعَمِّ نَبِيِّكَ ﷺ فَاسْقِنَا قَالَ: فَسُقُوا).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

(١) وَهَذَا فِيهِ أَنَّ عُمَرَ ؓ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ بِاسْتِمْرَارٍ، وَهَذَا افْتِرَاءٌ عَلَيْهِ ؓ.

(٢) وَهَذَا يَدُلُّ أَنَّ الْأَنْصَارِيَّ رَاوِيَ الْحَدِيثِ، لَمْ يَحْفَظِ الْحَدِيثَ جَيِّدًا.

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٠١٠)، وَ (٣٧١٠)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ٣٥٢)، وَفِي «دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ» (ج ٦ ص ١٤٧)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ج ٤ ص ٤٠٩)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٢ ص ١٢٢)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (٨٤)، وَفِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (ج ٣ ص ٤٩)، وَابْنُ أَبِي صُفْرَةَ فِي «الْمُخْتَصَرِ النَّصِيحِ» (ج ١ ص ٤٥٧)، وَابْنُ الْبُخَارِيِّ فِي «مَشِيخَتِهِ» (ج ٢ ص ٩١٢)، وَالْكَجِّيُّ فِي «حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ» (ص ٦٠)، وَأَبُو حَيَّانَ الْأَنْدَلُسِيُّ فِي «الْمُتَخَبِّ مِنْ حَدِيثِ شَيْوْخِ بَغْدَادَ» (ص ١٩٤ وَ ١٩٥)، وَابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ٣٢١)، وَابْنُ حَبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٧ ص ١١٠)، وَابْنُ عَسَاكِرَ فِي «الْأَرْبَعِينَ الْأَبْدَالِ الْعَوَالِي» (ص ٤٨)، وَفِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٢٦ ص ٣٥٥)، وَابْنُ جَمَاعَةَ فِي «مَشِيخَتِهِ» (ج ١ ص ٢٨٦ وَ ٢٨٧)، وَابْنُ طَبَرَزْدَ فِي «جُزْءٍ فِيهِ أَحَادِيثٌ عَنْ تِسْعَةِ عَشَرَ شَيْخًا» (٢)، وَالْمَرَاغِيُّ فِي «عَوَالِي الْمُجِيزِينَ» (ص ٩٧)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (١٤٢١)، وَاللَّالِكَايِيُّ فِي «كَرَامَاتِ الْأَوْلِيَاءِ» (٨٦)، وَ (٨٧) مِنْ عِدَّةِ طُرُقٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُثَنَّى الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي: وَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُثَنَّى الْأَنْصَارِيُّ^(١)، عَنْ ثُمَامَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، وَلَهُ عِلَتَانِ:

(١) وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُثَنَّى الْأَنْصَارِيُّ، وَالِدُ مُحَمَّدٍ الرَّائِي عَنْهُ، وَإِنْ كَانَ صَدُوقًا، إِلَّا أَنَّهُ كَثِيرُ الْغَلَطِ فِي الْحَدِيثِ، وَهَذِهِ عِلَّةٌ أُخْرَى فِي الْحَدِيثِ.

وَأَنْظُرْ: «تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّي (ج ١٦ ص ٥)، وَ«تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٥٤٠).

الأُولَى: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُثَنَّى الْأَنْصَارِيُّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ^(١) مِنْ جِهَةِ حِفْظِهِ.

قَالَ عَنْهُ ابْنُ مَعِينٍ: «صَالِحٌ»^(٢)، وَقَالَ عَنْهُ النَّسَائِيُّ: «لَيْسَ بِالْقَوِيِّ»، وَقَالَ السَّاجِيُّ: «فِيهِ ضَعْفٌ، وَلَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَرَوَى مَنَاقِيرَ»، وَقَالَ الْعُقَيْلِيُّ: «لَا يَتَابَعُ عَلَى أَكْثَرِ حَدِيثِهِ»^(٣).

(١) فِي عَمِّهِ ثُمَامَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَوْ فِي غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ عُمَرَ ؓ يَسْتَحِيلُ أَنَّهُ يَتَوَسَّلُ بِالْعَبَّاسِ ؓ، أَوْ بِدُعَائِهِ. * فَمَا الَّذِي يَمْنَعُ عُمَرَ ؓ، أَنْ يَدْعُو اللَّهَ تَعَالَى مُبَاشَرَةً؛ كَمَا فَعَلَ ذَلِكَ فِي حَيَاتِهِ كُلِّهَا، وَلَمْ يَثْبُتْ عَنْهُ أَنَّهُ تَوَسَّلَ بِدُعَاءِ أَحَدٍ مِنَ الْخَلْقِ لِأَنَّهُ ؓ يَعْلَمُ: بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غَافِرٌ: ٦٠]. قُلْتُ: بَلْ كَانُوا إِذَا قَحَطُوا طَلَبُوا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَسْتَسْقِيَ، وَيَدْعُو لَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى مُبَاشَرَةً، أَنْ يَرْفَعَ عَنْهُمْ هَذَا الْقَحْطَ، فَيَسْتَسْقِيَ، فَيَنْزِلُ عَلَيْهِمُ الْمَطَرُ بِفَضْلِ اللَّهِ تَعَالَى. * هَكَذَا كَانَتِ السُّنَّةُ الْمُتَّبَعَةُ عِنْدَ الصَّحَابَةِ ؓ، عِنْدَ الْقَحْطِ فِي كُلِّ أَرْزَمَتِهِمْ. قُلْتُ: وَلَمْ يَثْبُتْ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا يَسْتَسْقُونَ بِدُعَاءِ أَحَدٍ مِنَ الْخَلْقِ، أَوْ بِنَفْسِهِ، فَإِنَّ هَذَا مِنَ الْإِفْتِرَاءِ عَلَيْهِمْ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا﴾ [الْأَنْبِيَاءُ: ٩٠]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُ مُنِيبًا إِلَيْهِ﴾ [الزُّمَرُ: ٨]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَمَّنْ يَجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ﴾ [النَّمْلُ: ٦٢]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا مَسَّ النَّاسَ ضُرٌّ دَعَوْا رَبَّهُمْ مُنِيبِينَ إِلَيْهِ﴾ [الرُّومُ: ٣٣]. (٢) يَعْني: صَالِحًا لِلْاِسْتِسْقَاءِ بِهِ؛ يَعْنِي: فِيهِ ضَعْفٌ.

(٣) وَانْظُرْ: «هُدًى السَّارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٤١٦)، وَ«تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لَهُ (ج ٩ ص ٢٧٤)، وَ«تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمُزَيَّيِّ (ج ٢٥ ص ٥٤٢ وَ ٥٤٣)، وَ«الْعِلَالِ وَمَعْرِفَةُ الرَّجَالِ» لِأَحْمَدَ (ج ١ ص ٢١٨)، وَ«تَارِيخُ بَغْدَادَ» لِلْخَطِيبِ (ج ٥ ص ٤١١)، وَ«الضُّعَفَاءُ لِلْعُقَيْلِيِّ» (ج ٤ ص ١٢٤٨)، وَ«الْمُغْنِي فِي الضُّعَفَاءِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٢ ص ٥٥٩)، وَ«مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ» لَهُ (ج ٥ ص ٤٦).

* فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ إِذَا انفرد، ومدار الحديث عليه.

فَقَوْلُ الشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الصَّحِيحَةِ» (ج ٦ ص ٥٠٣): (فَهُوَ فِي رِوَايَتِهِ عَنْ عَمِّهِ حُجَّةٌ، وَفِي رِوَايَتِهِ عَنْ غَيْرِهِ ضَعِيفٌ)؛ فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ أَيْمَةَ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ: بَيَّنَّا ضَعْفَهُ، وَأَنَّهُ عِنْدَهُ مَنَاقِبُ فِي الْحَدِيثِ، وَهَذَا مِنْ مَنَاقِبِهِ.

وَقَالَ الْأَجَرِيُّ فِي «سُؤَالَاتِهِ» (ص ٢٢٢): (قَالَ أَبُو دَاوُدَ؛ مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ: تَغَيَّرَ تَغَيُّرًا شَدِيدًا). يَعْني: فِي حِفْظِهِ.

* وَقَدْ أُنْكَرَتْ عَلَيْهِ أَحَادِيثُ فِي الصَّحِيحَيْنِ، أُنْكَرَ عَلَيْهِ مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ، وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ^(١)، وَغَيْرُهُمْ.

قُلْتُ: فَهُوَ لَهُ أَوْهَامٌ فِي الْحَدِيثِ، وَقَدْ ذَكَرَهُ الْعُقَيْلِيُّ فِي «الضُّعَفَاءِ» (ج ٤ ص ١٢٤٨)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «الْمُعْنِيِّ فِي الضُّعَفَاءِ» (ج ٢ ص ٥٥٩).

الثَّانِيَةُ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُثَنَّى الْأَنْصَارِيُّ، فَإِنَّهُ يُخْطِئُ كَثِيرًا فِي الْحَدِيثِ، لَا يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ إِذَا تَفَرَّدَ.^(٢)

(١) وَانْظُرْ: «الْعِلَلُ وَمَعْرِفَةُ الرِّجَالِ» لِأَحْمَدَ (ج ١ ص ٢١٨)، وَ«تَارِيخَ بَغْدَادَ» لِلْخَطِيبِ (ج ٥ ص ٤١٠)، وَ«الْمَعْرِفَةُ وَالتَّارِيخُ» لِلْفَسَوِيِّ (ج ٣ ص ٧ و ٨)، وَ«تَهْذِيبَ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ٢٥ ص ٥٤٣ وَ ٥٤٤)، وَ«الضُّعَفَاءُ» لِلْعُقَيْلِيِّ (ج ٤ ص ١٢٤٨).

(٢) وَمَدَارُ هَذَا الْحَدِيثِ عَلَيْهِ، فَقَدْ تَفَرَّدَ بِهِ.

قَالَ عَنْهُ ابْنُ مَعِينٍ: «لَيْسَ بِشَيْءٍ»، وَقَالَ مَرَّةً: «لَيْسَ بِثَقَةٍ»، وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ، وَأَبُو حَاتِمٍ: «صَالِحٌ»، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: «لَيْسَ بِالْقَوِيِّ»، وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: «ضَعِيفٌ»^(١)، وَقَالَ الْأَزْدِيُّ: «رَوَى مَنَاكِيرَ».

وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ الْأَجْرِيُّ فِي «السُّؤَالَاتِ» (ص ١١٦)؛ سَأَلْتُ أَبَا دَاوُدَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُثَنَّى الْأَنْصَارِيِّ، فَقَالَ: (لَا أَخْرَجُ حَدِيثَهُ).

وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ الْأَجْرِيُّ فِي «السُّؤَالَاتِ» (ص ١١٦)؛ سَأَلْتُ أَبَا دَاوُدَ أَنْ يُحَدِّثَنِي عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُثَنَّى... فَأَبَى).

وَقَالَ السَّاجِي عَنْهُ: (فِيهِ ضَعْفٌ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ: رَوَى مَنَاكِيرَ).^(٢)

وَقَالَ الْعُقَيْلِيُّ فِي «الضُّعَفَاءِ» (ج ٢ ص ٧٠٧)؛ قَالَ أَبُو سَلَمَةَ التَّبُودَكِيُّ  : (وَكَانَ ضَعِيفًا، مُنْكَرُ الْحَدِيثِ).

وَقَالَ الْعُقَيْلِيُّ فِي «الضُّعَفَاءِ» (ج ٢ ص ٧٠٧) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ: (عَنْ ثَمَامَةَ، وَغَيْرِهِ: وَلَا يُتَابَعُ عَلَى كَثِيرٍ مِنْ حَدِيثِهِ).^(٣) يَعْنِي: يُخَالِفُ الثَّقَاتِ.

(١) وَانْظُرْ: «الْجَرَحُ وَالْتَعْدِيلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٥ ص ١٧٧)، وَ«تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٥ ص ٣٨٧ وَ٣٨٨)، وَ«مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٢ ص ٤٩٩)، وَ«الْمُعْنَى فِي الضُّعَفَاءِ» لَهُ (ج ١ ص ٣٥٢)، وَ«دِيَوَانُ الضُّعَفَاءِ» لَهُ (٢٣٠٤)، وَ«الضُّعَفَاءُ لِلْعُقَيْلِيِّ» (ج ٢ ص ٧٠٦)، وَ«تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ١٦ ص ٢٥)، وَ«الضُّعَفَاءُ وَالْمُتْرُوكِينَ» لِابْنِ الْجَوَزِيِّ (ج ٢ ص ١٣٧).

(٢) نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ» (ج ٥ ص ٣٨٨).

(٣) قُلْتُ: يَعْنِي: يَتَّفَرَّدُ فِي الْحَدِيثِ، وَلَيْسَ بِالْقَوِيِّ فِيمَا تَفَرَّدَ بِهِ، وَإِنْ كَانَ فِي «الصَّحِيحِ»، فَافْهَمْ لِهَذَا تَرَشُّدًا.

وَانْظُرْ: «هَدْيِي السَّارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٤٣٦).

وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّقْرِيبِ» (ص ٥٤٠): (صَدُوقٌ كَثِيرُ الْغَلَطِ).

وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ»؛ ثُمَّ قَالَ: (رُبَّمَا أَخْطَأَ).

قُلْتُ: فَحَدِيثُهُ مُنْكَرٌ غَيْرٌ مَحْفُوظٌ.

وَذَكَرَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «إِتْحَافِ الْمَهَرَةِ» (ج ١٤ ص ٤٥٣).

وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ٣٥٢) مِنْ طَرِيقِ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ

اللَّهِ بْنِ يُونُسَ الْأَصْبَهَانِيِّ إِمْلَاءَ أَتْبَاءِ أَبِي سَعِيدٍ بْنِ الْأَعْرَابِيِّ، ثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ

الصَّبَّاحِ الزَّعْفَرَانِيِّ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنِي أَبِي: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُثَنَّى،

عَنْ ثُمَامَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ يَعْنِي: عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ   (...).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ فِيهِ انْقِطَاعٌ، مِنْ قَوْلِهِ: «يَعْنِي: عَنْ أَنَسٍ»؛ هَكَذَا عَلَى الشَّكِّ^(١)،

وَهَذَا الْإِنْقِطَاعُ بَيْنَ ثُمَامَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَبَيْنَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَإِنَّ ثُمَامَةَ لَمْ يُدْرِكْ

عُمَرَ.

* وَهَذِهِ عَلَّةٌ أُخْرَى فِي الْحَدِيثِ.

* وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيَّ؛ لَمْ يَضْبِطِ الْإِسْنَادَ، كَمَا هُوَ

ظَاهِرٌ.

قُلْتُ: وَلَا يُقَالُ: إِنَّ الْإِمَامَ الْبُخَارِيَّ   أَخْرَجَ لَهُ مَا ثَبَتَ صِحَّتُهُ مِنْ حَدِيثِهِ، فَإِنَّ هَذَا الْقَوْلَ لَيْسَ بِصَحِيحٍ، وَهَذَا

قَوْلُ الْمُقَلَّدَةِ، وَلَئِنَّ الْإِمَامَ الْبُخَارِيَّ يُحْطَى وَيُصِيبُ، عَلَى حَسَبِ اجْتِهَادِهِ فِي أَصُولِ الْحَدِيثِ.

(١) وَهَذَا الشَّكُّ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ، فَإِنَّهُ يَهْمُ فِي الْحَدِيثِ، فَمَرَّةً يَذْكُرُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، وَمَرَّةً لَا

يَذْكُرُهُ.

* وَرَوَاهُ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ بْنُ يَزِيدَ الْمُطِيرِيُّ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَرْفَةَ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنِي أَبِي: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنِي عَمِّي ثُمَامَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ؛ مُرْسَلًا: عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ؓ بِهِ، دُونَ ذِكْرِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ؓ. أَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِ دِمَشَقَ» (ج ٢٦ ص ٣٥٥ و ٣٥٦).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِ دِمَشَقَ» (ج ٢٦ ص ٣٥٦): (وَفِي حَدِيثِ الْمُطِيرِيِّ: «كَانَ إِذَا قَحِطَ اسْتَسْقَى، وَفِيهِ: فَاسَقْنَا فَيُسْقَوْنَ»، وَلَمْ يَقُلْ عَنْ أَنَسٍ، وَلَيْسَ فِيهِ قَوْلُهُ مُحَمَّدٌ).

يَعْنِي: مُرْسَلًا.

* وَهَذِهِ عَلَّةٌ أُخْرَى فِي الْحَدِيثِ، فَمَرَّةٌ يُرَوَى: مَوْصُولًا، وَمَرَّةٌ يُرَوَى: مَوْقُوفًا. * وَرَوَاهُ الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عِيَّاشٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَرْفَةَ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنِي أَبِي: عَبْدُ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنِي عَمِّي ثُمَامَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ - زَادَ ابْنُ عِيَّاشٍ - عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ؓ بِهِ؛ مَوْصُولًا. أَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِ دِمَشَقَ» (ج ٢٦ ص ٣٥٦).

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ٣٥٢): (رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الصَّحِيحِ»، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الزَّعْفَرَانِيِّ، وَقَالَ: عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ مِنْ غَيْرِ شَكٍّ، وَكَأَنَّ ذِكْرَ أَنَسٍ سَقَطَ مِنْ كِتَابِ شَيْخِنَا أَبِي مُحَمَّدٍ ؓ، وَقَدْ رَوَاهُ يَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ، وَغَيْرُهُ عَنِ الْأَنْصَارِيِّ مَوْصُولًا).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «الْأَرْبَعِينَ» (ص ٤٨): (وَقَدْ رَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْ الْأَنْصَارِيِّ^(١) غَيْرَ هَذَا).

وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْمَرَاسِيلِ» (ص ١١٣): (سَأَلْتُ أَبِي عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُثَنَّى؛ هَلْ سَمِعَ مِنْ جَدِّهِ: أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ؟، قَالَ: لَمْ يُدْرِكْ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ).
قُلْتُ: وَهَذَا الْحَدِيثُ مُخَالِفٌ لِأُصُولِ الْقُرْآنِ، وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى بَيْنَ لِلْخَلْقِ أَنْ يَدْعُوهُ مُبَاشَرَةً فِي كُلِّ شَيْءٍ: مِنْ نَازِلَةٍ وَغَيْرِهَا، وَلَا حَاجَةَ أَنْ يَتَوَسَّلُوا بِالْخَلْقِ، أَوْ بِدُعَائِهِمْ؛ بَأَن يَقُولُوا: (أَنَا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِدُعَاءِ فُلَانٍ!).^(٢)

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ دَعَانَا﴾ [الزمر: ٤٩].
وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَدْعُو رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِهِ أَحَدًا﴾ [الحج: ٢٠].
وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِن شَاءَ وَتَنْسَوْنَ مَا تُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ٤١].
وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [الأعراف: ٥٥].
وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء: ١١٠].

(١) قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٢ ص ٤٩٧)؛ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ: (يُرْوَى عَنْهُ كَثِيرًا، وَرُبَّمَا أَدْخَلَ بَيْنَهُمَا وَاسِطَةً؛ كَهَذَا الْمَوْضِعِ). اهـ

(٢) قُلْتُ: وَهَذَا فِيهِ فَرْقٌ بَيْنَ التَّوَسُّلِ بِدُعَاءِ فُلَانٍ، وَالطَّلَبِ مِنْهُ، وَبَيْنَ التَّوَسُّلِ بِالْعَمَلِ الصَّالِحِ فِي دُعَاءِ الْعَبْدِ لِنَفْسِهِ بِعَمَلِهِ الصَّالِحِ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ، فَتَبَّه.

قُلْتُ: وَاللَّهِ تَعَالَى أَمَرْنَا أَنْ نَدْعُوهُ بِإِخْلَاصٍ وَصِدْقٍ مُبَاشَرَةٍ، وَهَذَا الَّذِي فَعَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ، وَصَحَابَتُهُ ؓ، عِنْدَ نَزُولِ الْقَحْطِ، أَوْ غَيْرِهِ مِنَ النَّوَازِلِ.
 قَالَ تَعَالَى: ﴿وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [الْأَعْرَافُ: ٥٥].
 وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غَافِرٌ: ٦٠].
 وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾ [أَلْ عِمْرَانُ: ٣٨].
 وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنْ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾ [إِبْرَاهِيمُ: ٣٩].
 قُلْتُ: حَتَّى الْأُمَمُ السَّابِقَةُ يَطْلُبُونَ مِنْ أَنْبِيَائِهِمْ أَنْ يَدْعُوا لَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى مُبَاشَرَةً، وَلَا يَتَوَسَّلُونَ بِأَحَدٍ مِنَ الْخَلْقِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِئُ الْأَرْضُ﴾ [البَقَرَةُ: ٦١].
 وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَمَّا وَقَعَ عَلَيْهِمُ الرِّجْزُ قَالُوا يَا مُوسَى ادْعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِنْدَكَ﴾ [الْأَعْرَافُ: ١٣٤].
 وَقَوْلُهُ: (إِذَا قُحِطُوا)؛ يُقَالُ: قَحَطَ الْمَطَرُ، وَقَحَطَ إِذَا احْتَبَسَ، وَانْقَطَعَ، وَأَفْحَطَ النَّاسُ إِذَا لَمْ يُمْطَرُوا.

وَالْقَحْطُ: الْجَدْبُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَثَرِهِ.^(١)
 وَقَوْلُهُ: (اسْتَسْقَى)؛ قَدْ تَكَرَّرَ ذِكْرُ الْاسْتِسْقَاءِ فِي الْحَدِيثِ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ.
 وَهُوَ: اسْتِفْعَالٌ مِنْ طَلَبِ السَّقْيَا؛ أَيُّ: إِنْزَالِ الْغَيْثِ عَلَى الْبِلَادِ، وَالْعِبَادِ.

(١) وَانْظُرْ: «الْنِّهَآيَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ (ج ٤ ص ١٧).

يُقَالُ: سَقَى اللهُ تَعَالَى عِبَادَهُ الْغَيْثَ وَأَسْقَاهُمْ^(١).

وَالِاسْمُ: السَّقْيَا، بِالضَّمِّ، وَاسْتَسْقَيْتُ فَلَانًا، إِذَا طَلَبْتَ مِنْهُ أَنْ يَسْقِيكَ.

وَقَوْلُهُ: (تَوَسَّلْنَا)؛ الْوَسِيلَةُ فِي الْأَصْلِ: مَا يُتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى الشَّيْءِ، وَيُنْتَقَرَّبُ بِهِ،

وَجَمْعُهَا: وَسَائِلٌ.

يُقَالُ: وَسَلَ إِلَيْهِ، وَسِيلَةً وَتَوَسَّلَ^(٢).

* وَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي حَاتِمٍ قَالَ: ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَزِيزٍ قَالَ: حَدَّثَنِي سَلَامَةُ

عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ وَأَبِي إِسْحَاقَ: عَمَّنْ أَخْبَرَهُمَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ   قَالَ:

(لَمَّا كَانَ عَامُ الرَّمَادَةِ، اسْتَسْقَى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ   بِالنَّاسِ، فَأَخَذَ بِيَدِ الْعَبَّاسِ بْنِ

عَبْدِ الْمُطَّلِبِ  ، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَشْفِعُ بِكَ، وَإِلَيْكَ الْعِبَادُ، بِوَجْهِ عَمِّ نَبِيِّكَ^(٣)،

فَمَا رَأَى نَوَاحِي إِلَّا سَقَاهُمُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَخَطَبَ عُمَرُ النَّاسَ فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ؛

أَلَا إِنَّ رَسُولَ اللهِ  : كَانَ يَرَى لِلْعَبَّاسِ مَا يَرَى لَوَالِدِهِ، فَيُعْظَّمُهُ، وَيُبَجِّلُهُ، وَيُزِيلُ لَهُ

قَسَمَهُ، وَلَا يَنْسَى لَهُ غَيْبَةً، قَالَ: فَاقْتَدُوا أَيُّهَا النَّاسُ؛ بِرَسُولِ اللهِ  ، وَاتَّخِذُوهُ إِلَى اللهِ

وَسِيلَةً).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

(١) وَأَنْظَرُ: «الْنَّهَائَةِ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ (ج ٢ ص ٣٨١).

(٢) وَأَنْظَرُ: «الْنَّهَائَةِ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ (ج ٥ ص ١٨٥).

(٣) وَهَذَا الدُّعَاءُ مِنَ الشُّرُكِ، فَيَسْتَحِيلُ أَنْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ   يَقُولَهُ.

أَخْرَجَهُ اللَّكَّاكِيُّ فِي «كَرَامَاتِ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ» (٧٨) مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عُمَرَ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي حَاتِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَزِيزٍ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، وَلَهُ عِلَّتَانِ:

الأولى: مُحَمَّدُ بْنُ عَزِيزٍ^(١) بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَيْلِيُّ، وَفِيهِ ضَعْفٌ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ، بِمِثْلِ: هَذَا الْحَدِيثِ.

*وَأَيْضًا تَكَلَّمُوا فِي صِحَّةِ سَمَاعِهِ مِنْ عَمِّهِ: «سَلَامَةُ بْنُ رَوْحِ الْأَيْلِيِّ»^(٢). وَقَالَ الْحَافِظُ الْمِزِّيُّ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (ج ٢٦ ص ١١٧): (وَقَدْ أَنْكَرَ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ عَزِيزٍ).

الثَّانِيَةُ: فِي السَّنَدِ إِنِّهَامُ: فِيمَنْ حَدَّثَ؛ لَزَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، وَأَبِي إِسْحَاقَ، فَلَا سَنَادُ مُنْقَطِعٌ.

وَهَذَا أَيْضًا مِنْ اضْطِرَابِ الْإِسْنَادِ، وَالِاخْتِلَافِ.

* وَرَوَاهُ دَاوُدُ بْنُ عَطَاءٍ الْمَدَنِيُّ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ الْعَدَوِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ  ؛ أَنَّهُ قَالَ: (اسْتَسْقَى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ  : عَامَ الرَّمَادَةِ، بِالْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ  )، فَذَكَرَ نَحْوَهُ.

(١) عَزِيزٌ: بِالْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ، وَزَائِنٍ، مُصَغَّرًا.

انْظُرْ: «الْمُسْتَبَه» لِلدَّهَبِيِّ (٤٦١)، وَ«التَّقْرِيبَ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٨٧٨).

(٢) انْظُرْ: «تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٨٧٨)، وَ«تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لَهُ (ج ٩ ص ٥٦٧)، وَ«تَهْذِيبَ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ٢٦ ص ١١٥)، وَ«الْمُغْنِيَّ فِي الضُّعْفَاءِ» لِلدَّهَبِيِّ (٥٨١٩).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ» (٥٤٣٨)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الدُّعَاءِ» (٢٢١).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ دَاوُدُ بْنُ عَطَاءٍ الْمَدَنِيُّ، وَهُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ.

قَالَ عَنْهُ الْبُخَارِيُّ: «مُنْكَرُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: «مُنْكَرُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ أَحْمَدُ: «لَيْسَ بِشَيْءٍ»، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «ضَعِيفُ الْحَدِيثِ، مُنْكَرُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: «فِي حَدِيثِهِ بَعْضُ النُّكْرَةِ»، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: «ضَعِيفٌ»^(١).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الْمَجْرُوحِينَ» (ج ١ ص ٢٨٩): (كَثِيرُ الْوَهْمِ فِي الْأَخْبَارِ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ بِحَالٍ، لِكَثْرَةِ خَطِئِهِ).

وَذَكَرَ الْحَافِظُ ابْنُ حَبْرٍ فِي «تَلْخِصِ الْحَبِيرِ» (ج ٢ ص ١٠٧): أَنَّ الْحَاكِمَ: أَخْرَجَهُ، بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ.

قُلْتُ: وَهَذَا مِنَ الْإِخْتِلَافِ فِي الْمَثْنِ، وَالسَّنَدِ، فَمَرَّةً: عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَمَرَّةً: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَمَرَّةً: عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَمَرَّةً: عَنْ مُوسَى بْنِ عُمَرَ. وَجَمِيعُ مَنْ رَوَى عَنْهُمْ: كُلُّهُمْ: أَحَادِيثُ مَنَاقِيرُ.

* وَرَوَاهُ عُمَرُو بْنُ أَبِي الْمُقَدَّمِ عَنْ يَحْيَى بْنِ مَسْقَلَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُوسَى بْنِ عُمَرَ قَالَ: (أَصَابَ النَّاسَ قَحْطٌ، فَخَرَجَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه، يَسْتَسْقِي، وَأَخَذَ الْعَبَّاسَ

(١) انظر: «تَهْذِيبَ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّي (ج ٨ ص ٤٢٠)، وَ«تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَبْرٍ (ج ٣ ص ١٩٣)، وَ«دِيَوَانَ الضُّعَفَاءِ» لِلدَّهْلَوِيِّ (١٣٢٨)، وَ«الْمُعْنِي فِي الضُّعَفَاءِ» لَهُ (٢٠١١).

ﷺ، فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، فَقَالَ: هَذَا عَمَّ نَبِيِّكَ، جِئْنَا نَتَوَسَّلُ بِهِ إِلَيْكَ، فَاسْقِنَا بِهِ، فَمَا رَجَعُوا حَتَّى سُقُوا).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ الْخَلَّالُ فِي «السُّنَّةِ» (٢٧)، وَابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٢٩).

قُلْتُ: وَإِسْنَادُهُ وَاهٍ، فِيهِ عَمْرُو بْنُ أَبِي الْمُقَدَّمِ، وَهُوَ عَمْرُو بْنُ ثَابِتٍ الْكُوفِيُّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، رُمِيَ بِالرَّفْضِ.

وَيَحْيَى بْنُ مَسْقَلَةَ لَا يُعْرَفُ، وَكَذَلِكَ مَسْقَلَةُ بْنُ مَالِكٍ لَا يُعْرَفُ، ذَكَرَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ٨ ص ٤٣٠)، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ جَرَحًا، وَلَا تَعْدِيلًا. وَمُوسَى بْنُ عُمَرَ، لَا يُعْرَفُ، وَقَدْ أُرْسِلَهُ.

قُلْتُ: وَهَذَا مِنَ الْاِخْتِلَافِ فِي الْإِسْنَادِ، وَهَذَا يَضُرُّ الْحَدِيثَ، فَافْطَنْ لِهَذَا. وَأَخْرَجَهُ الْمَحَامِلِيُّ فِي «الْمَحَامِلِيَّاتِ» (ص ٧٩)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٢٦ ص ٣٦١)، وَالْبَلَاذُرِيُّ فِي «أَنْسَابِ الْأَشْرَافِ» (ج ٤ ص ٧ و ٨)، وَابْنُ الْعَدِيمِ فِي «تَارِيخِ حَلَبَ» (ج ٣ ص ١٢٢٠) مِنْ طَرِيقِ عَبَّاسِ بْنِ هِشَامٍ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ السَّائِبِ الْكَلْبِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: (اسْتَسْقَى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ؓ بِالْعَبَّاسِ ؓ عَامَ الرَّمَادَةِ، فَقَالَ: (إِنَّ هَؤُلَاءِ عِبَادُكَ، وَبَنُو إِمَائِكَ، أَتَوْكَ رَاغِبِينَ، مُتَوَسِّلِينَ إِلَيْكَ، بِعَمِّ نَبِيِّكَ ﷺ، فَاسْقِنَا سُقْيَا نَافِعَةً، تَعُمُّ الْبِلَادَ، وَتُحْيِي الْعِبَادَ، اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَسْقِيكَ، بِعَمِّ نَبِيِّكَ ﷺ، وَنَسْتَشْفَعُ إِلَيْكَ بِشَيْبَتِهِ، فَسُقُوا).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ تَالِفٌ، وَهُوَ مُسْلَسَلٌ بِالضُّعْفَاءِ: وَهُمْ: عَبَّاسُ بْنُ هِشَامٍ، وَأَبُوهُ، وَجَدُّهُ، وَأَبُو صَالِحٍ: بَازِمٌ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَمُدَّلَّسٌ^(١).

وَالْحَدِيثُ: مَعْرُوفٌ مِنْ مُسْنَدِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، لَيْسَ مِنْ مُسْنَدِ ابْنِ عَبَّاسٍ، فَتَبَّهَ.
* وَرَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي يَحْيَى الْمَدَنِيُّ عَنْ حُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ  ؛ (أَنَّ عُمَرَ   اسْتَسْقَى بِالنَّاسِ بِالْمُصَلَّى، فَقَالَ عُمَرُ، لِلْعَبَّاسِ: قُمْ فَاسْتَسْقِ، فَقَامَ الْعَبَّاسُ... فَذَكَرَهُ).

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشَقٍ» (ج ٢٦ ص ٣٥٦ و ٣٥٧)، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٣ ص ٩٢).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ، وَاهٍ فِيهِ: إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي يَحْيَى الْمَدَنِيُّ، وَهُوَ مَتْرُوكٌ
الْحَدِيثُ، كَمَا فِي «التَّقْرِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ١١٥).

وَهَذَا مِنَ الْإِخْتِلَافِ فِي حَدِيثِ: ابْنِ عَبَّاسٍ.
* وَالْحُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَدَنِيُّ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ، كَمَا فِي «التَّقْرِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٢٤٨).

* وَرَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ مُوسَى، نَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقُرَشِيُّ، عَنْ شَيْخٍ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ   أَنَّ عُمَرَ قَالَ لِلْعَبَّاسِ: (قُمْ فَاسْتَسْقِ وَاذْعُ رَبَّكَ، فَقَامَ الْعَبَّاسُ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ... فَذَكَرَهُ).

(١) وَانْظُرْ: «مِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ٤ ص ٣٠٤)، وَ«تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ١٦٣ و ١٤٧).

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي «الْمَطَرِ وَالرَّعْدِ وَالْبَرْقِ وَالرَّيْحِ» (ج ٨ ص ٤٢٢ -
المَوْسُوعَةُ).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ رَجُلٌ لَمْ يُسَمَّ، وَالْإِسْنَادُ أَيْضًا فِيهِ: مَجَاهِيلٌ.
وَهَذَا مِنَ الْاِخْتِلَافِ فِي الْإِسْنَادِ.

* وَرَوَاهُ أَسَدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ابْنِ كَثِيرٍ عَنْ مُوسَى بْنِ
جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ جَعْفَرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ
جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ؓ، فَذَكَرَهُ: فِي الْاِسْتِسْقَاءِ بِالْعَبَّاسِ ؓ، وَمَتْنُهُ مُنْكَرٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٢٦ ص ٣٦١).
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ أَسَدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ابْنِ كَثِيرٍ، وَهُوَ مَجْهُولٌ،
وَأَبُو سَعِيدٍ ابْنُ كَثِيرٍ، أَيْضًا مَجْهُولٌ، وَالْإِسْنَادُ مُرَكَّبٌ عَلَى آلِ الْبَيْتِ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.
* وَهُنَاكَ أَسَانِيدُ أُخْرَى مَعْلُولَةٌ لَا تَصَحُّ: أَخْرَجَهَا ابْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِ
دِمَشْقَ» (ج ٢٦ ص ٣٥٧ و ٣٥٨ و ٣٥٩ و ٣٦١).

قُلْتُ: وَذَهَبَ الْمُتَصَوِّفُ بِهَذَا الْحَدِيثِ: إِلَى جَوَازِ التَّوَسُّلِ بِالصَّالِحِينَ؛ لَا سِيَّمَا
إِذَا كَانُوا مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ، وَمِنْ صَحَابَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَاحْتَجُّوا بِقَوْلِ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ؛ بِقَوْلِهِ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٢ ص ٤٩٧):
(وَيُسْتَفَادُ مِنْ قِصَّةِ الْعَبَّاسِ ؓ^(١)): اسْتِحْبَابُ الْإِسْتِسْقَاءِ بِأَهْلِ الْخَيْرِ، وَالصَّلَاحِ،
وَأَهْلِ بَيْتِ النَّبُوَّةِ!). اهـ

قُلْتُ: وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ، لِأَنَّ هَذَا النَّوعَ مِنَ التَّوَسُّلِ، مِنَ الشَّرْكِ بِاللَّهِ تَعَالَى.
قُلْتُ: وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ الصَّحَابَةَ ؓ، كَانُوا إِذَا اسْتَسْقَوْا، دَعَوْا اللَّهَ تَعَالَى لِلْإِسْتِسْقَاءِ
مُبَاشَرَةً، وَلَمْ يَسْتَسْقُوا بِأَيِّ أَحَدٍ مِنَ الْخَلْقِ!.

فَعَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: (خَرَجَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ الْأَنْصَارِيُّ^(٢)) وَخَرَجَ مَعَهُ الْبَرَاءُ
بُنُّ عَازِبٍ، وَزَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ ؓ فَاسْتَسْقَى، فَقَامَ بِهِمْ عَلَى رِجْلَيْهِ عَلَى غَيْرِ مَنْبَرٍ،
فَاسْتَغْفَرَ، ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ يَجْهَرُ بِالْقِرَاءَةِ، وَلَمْ يُؤَذِّنْ وَلَمْ يُقِمَّ).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ»^(٣) فِي «كِتَابِ الْإِسْتِسْقَاءِ»، بَابُ: «الدُّعَاءُ فِي
الْإِسْتِسْقَاءِ قَائِمًا» (١٠٢٢) مِنْ طَرِيقِ أَبِي نُعَيْمٍ، عَنْ زُهَيْرٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ بِهِ.

(١) ثُمَّ عَلَى فَرْضِ صَحَّةِ أَثَرِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ؓ، فِي التَّوَسُّلِ بِدُعَاءِ الْعَبَّاسِ ؓ، فَالتَّوَسُّلُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِدُعَاءِ
الرَّجُلِ الصَّالِحِ، لَيْسَ مَعْنَاهُ: التَّوَسُّلُ بِذَاتِهِ، وَبِجَاهِهِ، وَبِحَقِّهِ، بَلِ التَّوَسُّلُ بِدُعَائِهِ، وَتَضَرُّعِهِ، وَاسْتِغَاثَتِهِ بِاللَّهِ تَعَالَى.
وَأَنْظُرْ: «الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ج ١ ص ٢٢٥)، وَ«اِقْتِضَاءُ الصَّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ» لَهُ (ص ٣٩٨)، وَ«التَّوَسُّلُ
وَأَنْوَاعُهُ وَأَحْكَامُهُ» لِلشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ (ص ٥٦).

(٢) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ بْنِ زَيْدِ الْأَنْصَارِيِّ الْخَطْمِيُّ، وَهُوَ صَحَابِيُّ صَغِيرٌ، وَلِيَّ الْكُوفَةِ، لِابْنِ الزُّبَيْرِ ؓ.

أَنْظُرْ: «تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٥٥٧).

(٣) قُلْتُ: وَهَذَا خِلَافٌ مَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ بِالْإِسْتِسْقَاءِ بِدُعَاءِ الْعَبَّاسِ ؓ، وَأَنَّهُ أَثَرٌ مُنْكَرٌ لَمْ يَثْبُتْ عَنْ عُمَرَ
بْنِ الْخَطَّابِ ؓ.

وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ٣٤٨) مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ، وَزُهَيْرٍ
كِلَاهُمَا: عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ السَّيِّعِيِّ بِهِ مِثْلُهُ.
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٣ ص ٨٦) مِنْ طَرِيقِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَبِي
إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ الْخَطْمِيِّ: (أَنَّ ابْنَ الزُّبَيْرِ، خَرَجَ يَسْتَسْقِي بِالنَّاسِ،
فَخَطَبَ، ثُمَّ صَلَّى بِغَيْرِ أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ قَالَ: وَفِي النَّاسِ يَوْمَئِذٍ الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ، وَزَيْدُ
بْنُ أَرْقَمٍ)
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (٥٢٨) مِنْ طَرِيقِ وَكِيعٍ، قَالَ: ثَنَا سُفْيَانُ،
عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: (خَرَجْنَا مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ الْأَنْصَارِيِّ نَسْتَسْقِي فَصَلَّى
رَكَعَتَيْنِ، وَخَلَفَهُ زَيْدُ بْنُ أَرْقَمٍ).
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.



فهرس الموضوعات

الرقم الموضوع	الصفحة
(١) الْمُقَدِّمَةُ.....	٥
(٢) ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى ضَعْفِ حَدِيثِ: عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فِي تَوْسِيلِهِ بِدُعَاءِ الْعَبَّاسِ، وَأَنَّهُ مُخَالِفٌ لِأُصُولِ الْقُرْآنِ، وَأُصُولِ السُّنَّةِ، وَبَيَانُ أَنَّ الصَّحَابَةَ لَمْ يَتَّبِعُوا عَنْهُمْ؛ أَنَّهُمْ تَوَسَّلُوا بِدُعَاءِ أَحَدٍ مِنَ الْخَلْقِ، عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ الْمُتَشَابِهَةِ فِي الدِّينِ.....	١٣

